: https://doi.org/10.25130/tjfps.v4i37.322

TJFPS

37

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

التغيرات المناخية وانعكاسها على الامن الوطني العراقي: (دراسة في الابعاد الاستراتيجية)

Climate changes and their impact on Iraqi national security: (a study in strategic dimensions)

Sarah Shukur Ahmed [a]
Ruba Saheb Abd [a]
a Nahrain University/ College of Political Science

م.د. سارة شكر احمد [a] *
أ.م.د. ربا صاحب عبد [a]
a جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

Article info.

Article history:
- Received 14. April . 2024
- Received in revised form 30. July.2024
- Final Proofreading 08. Aug..2024
- Accepted 26. Aug.2024
- Available online 31. Dec. 2024

Keywords:
- climate changes
- National Security
-water
- strategic studies

©2023 Tikrit University \ College of Political Science. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: Water is one of the national axes of any country, and the importance of cooperation and climate change is highlighted in relation to a strategy related to national security according to nationalism. The basis on which there is a strategy is to achieve security harmony between means and goals, especially since it affects the existence and life of peoples, their entity and sovereignty. Given the existence of more than one resource beyond borders, countries exist to secure a sufficient amount of water due to the lack of their development plans, so scientific patents are enacted and not considered national assets.

*Corresponding Author: Sarah Shukur Ahmed, E-Mail: Sarah.Shukr@nahrainuniv.edu.iq , Tel:xxx , Affiliation: Nahrain University/ College of Political Science

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام: 14 ابريل 2024
- بعد التنقيح : 30 تموز 2024
- التدقيق اللغوي : 08 اب 2024
- القبول: 26 اب 2024
- النشر المباشر :31 كانون الاول 2024

الكلمات المفتاحية :
- التغيرات المناخية
- الأمن الوطني
- المياه
- دراسات استراتيجية.

الخلاصة : ان الأمن المائي يعد أحد محاور الأمن القومي لأي دولة، وتبرز أهمية الأمن المائي وتغير المناخات باعتباره من الموضوعات الاستراتيجية ذات العلاقة بالأمن الوطني والأمن القومي، فالأساس الذي تسعى اليه الاستراتيجية هو تحقيق الموائمة الكافية بين الوسائل والاهداف، لاسيما وأنه يمس وجود وحياة شعوبها وكيانها وسيادتها، ولأن المياه تعد أكثر الموارد الأساسية تجاوزا للحدود، فإن الدول تسعى لتأمين قدر كافي من المياه لضمان الاستمرار بخططها التنموية، لذلك تسن البلدان تشريعات للمياه لاعتبارها من الأصول الوطنية.

مقدمة

في ظل ما يمر به العراق من أزمات وما يواجهه من تحديات عدة فهو يعاني من أزمة نقص مياه حادة، نتيجة لما تمارسه الدول المتحكمة بمنابع أنهار العراق دجلة والفرات والزاب الاسفل وديالى وروافدهما من سياسات مائية لا تتناسب مع مصلحة العراق وتضر بأمنه المائي الى حد ما، اذ تريد هذه الدول والمتمثلة بتركيا من الشمال وإيران من الشرق استخدام المياه كورقة ضغط في كل المفاوضات لتحقيق اهداف ومآرب سياسية ولكون العراق يعتمد بشكل اساسي على ما يرد من مياه من هذه الدول.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من ضرورة دراسة ماهية الامن الوطني وانعكاس التغير المناخي واثره على الامن الوطني العراقي وتوضيح اهم الابعاد الاستراتيجية وتأثيرها على الامن المائي في العراق.

هدف البحث: يهدف البحث الى:

1- رسم إستراتيجي شاملة لتنمية قوى الدولة.

2- مواجهة التهديدات خاصتا تهديدات التغير المناخي وامتلاك القدرة الكافية لذلك.

3- واتخاذ إجراءات صارمة تتناسب مع تصاعد تهديدات الدولة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في تداخل حركة المتغيرات وصعوبة فصل الجانب الازموي المائي عنها، بحيث أصبح اي تحليل للبيئة يتجاهل حركة المتغيرات وتفكيك معطياتها، يفقد قيمته في تشخيص التهديدات الامن المائي، الامر الذي يستهدف معالجة للتحديات او التعامل مع البيئة الاستراتيجية، ومن هنا فان التساؤلات المركزية تقوم على ما المدى الذي تؤثره السياسات المائية المتصادمة مع المصلحة الوطنية العراقية؟ وكيف تؤثر في بناء المقتربات الخاصة بنجاح ضمان الامن المائي في العراق.

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من فكرة مفادها (ان التغيرات المناخية لها انعكاسات واضحة على الامن الوطني العراقي)

المبحث الأول: في معنى الأمن الوطني

يستند الامن الوطني على القيم النظرية والمبادئ المحددة والأهداف المرسومة والسياسات العملية المتعلقة بتأمين قوة ووجود الدولة، والمقومات الأساسية لاستمرارها واستقرارها، وتلبية الاحتياجات المطلوبة، وضمان مصالحها الحيوية، والعمل على حمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة داخلياً وخارجياً [1] .

وتطرق نواف قطيش في كتابه الأمن الوطني وإدارة الأزمات إلى تعريفه بأنه ظاهرة متعددة الجوانب لا تقتصر على الجانب العسكري بل تشمل العديد من الجوانب منها الجيوبولتيكية والجغرافية والسياسية والاقتصادية والثقافية وحتى الاجتماعية والتي تتمثل بما تحتويه من مصادر القوة ونقاط الضعف في الكيان وتعد جوانب حقيقية يكون منها الثابته وأخرى قابلة للتغيير [2] .

وكذلك الأمن يعني التنمية كما قال روبرت مكنمارا (*) في كتابه (جوهر الأمن) وليس المعدات العسكرية بالرغم من إنه يشملها، فالأمن هو التنمية وبغير التنمية لا يمكن تحقيق الأمن، والأمن يعني ضمان الحد الأدنى في إجراءات النظام والاستقرار، وكلما تقدمت التنمية تقدم الأمن [3] .

وكما ذكر مكنمارا إن مفهوم الوطني مفهوم واسع وتختص به كل أجهزة الدولة وتشترك فيه بكل طاقاتها، وتشمل ميادين مختلفة ومنها العسكري والاقتصادي والبيئي...الخ [4] .

---

[1] جمعة بن علي بن جمعة، **الأمن العربي في عالم متغير**، ط1، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2010)، ص27.

[2] نواف قطيش، **الأمن الوطني وإدارة الأزمات**، ط1، (عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، 2011)، ص15.

(*) وزير الدفاع الأمريكي الأسبق.

[3] محمد علي حوات، **مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي**، ط1، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2002)، ص347.

[4] كمال محمد الأسطل، **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي**، ط1، مركز الإمارات، للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد (33) (ابو ظبي، 1999)، ص7، 32، 33.

لذا فالأمن معطى يقوم على أساس التفاعل وضبط التغيير باتجاه معين وتحييد اضراره واستثمار فرصه حتى بدأ عند البعض متغيراً فاعلاً تقاس على أساسه حيوية الدولة أو الأمة أو الشعب ومن هنا بدا الأمن وكأنه تنمية[1]. ويرى البروفسور (ماننج) إن الأمن هو غياب الخوف والقلق عن الدولة، ومن هنا يؤكد على أهمية الإدارة الجيدة للاستراتيجية[2]

ورؤية وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر، للأمن بانه التصرفات التي يسعى المجتمع بواسطتها الحفاظ على حقها في البقاء، وإن صياغة الأمن ترتكز على أربع ركائز اساسية [3] :

1- إدراك التهديدات: سواء الخارجية منها أو الداخلي.

2- رسم إستراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاق المؤمن لها.

3- توفير القدرة على مواجهة التهديدات.

4- إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات متصاعدة: مناسبة لحالة تصعيد التهديدات على المستوى الداخلي أو الخارجي.

وفي حدود المقاربة بين ما أنتجته الاستراتيجية من اسهامات فكرية ونظرية وما قدمته الدراسات المستقبلية من معايير ومعادلات منطقية عززت الرؤية للأمن بشمولية أكبر على اعتبار أنه مفهوم مجتمعي يرتبط بقضايا التنمية والاستقرار السياسي، وان الدولة تستطيع تحقيق أمنها من خلال ما تملكه من إمكانات

[1] منعم العمار، **العراق ومنظومة الأمن الخليجي**، ط1، (بغداد، مكتبة الغفران للخدمات الطباعية، 1987)، 2012، ص86.

[2] عبد السلام بغدادي، **مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي**، بلا طبعة، (العراق، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، سلسلة دراسات، 1985)، ص23.

[3] مصطفى عثمان إسماعيل، **الأمن القومي العربي**، ط1، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2009)، ص25- 26.

اقتصادية وسياسية وجغرافية وبشرية، فيما تستهدف القوة حماية الأمن، ويمكن وصف الأمن بأنه حالة من الاستقرار وعدم الاضطراب والتوتر النفسي [1] .

ويرى أمين هويدي أن الأمن الوطني هو محاولة جدية لتقييم الإجراءات التي تتبعها الدول في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل حيال ما يجري من تنافس القوة، وضبط حركة المتغيرات الدولية، ويعتمد الامن في هذا المجال إدارة التوقع ويتضمن الآتي [2] :

أ- يشمل الإجراءات التي تتخذها الدولة في المجالات كافة طالما بدا الأمن كل لا يتجزأ.

ب- الإجراءات المتخذة والتي تكون داخل طاقة الدولة وإمكاناتها إذ أن الآمال الطموحة التي تتجاوز الإمكانيات المتاحة تقود إلى التهلكة.

ت- يكون التخطيط للحاضر كما يكون للمستقبل القريب والبعيد.

ث- مراعاة المتغيرات الدولية التي تدعو إلى إعادة التقييم بين وقت وآخر لتتطابق الإجراءات دائماً مع المتغيرات الحاضرة والمنتظرة.

وهنا بدا الأمن الوطني كلاً واحداً (فالأمن الشامل هو الامن الممكن للدولة)؛ وما الأمن العسكري إلا جزء منه، لطالما ظلت مساحة أدائه بل ونطاقه تدخل ضمن النطاق الاستراتيجي للدولة.

ونجد ان دور الدولة في تبني القضايا التي تكون سبباً في استقرارها لاسيما الأمن، يشكل الحجر الأساس في بقاء الدولة، وكما علمنا فإن الأمن الوطني ينطوي على كل ما من شأنه أن يكون بعداً من الابعاد الاستراتيجية الشاملة، وتحقيق الأمن الوطني يعني التمكين الاستراتيجي للدولة بمعناها التام.

---

[1] نواف قطيش، **الأمن الوطني وإدارة الأزمات**، ط1، (عمان، دار الراية للنشر والتوزيع)، 2011، ص17.

[2] أمين هويدي، **أحاديث في الأمن العربي**، ط1، (بيروت، دار الوحدة، 1980)، ص61.

وعليه نجد ان النظرة الشمولية للأمن تنطوي على العديد من الأبعاد الاستراتيجية الشاملة، وفق دراسة "باري بوزان" التي عملت على التوسع في البحث بالدراسات الأمنية إلى أبعاد جديدة بيئية وسكانية، وقد ميز بوزان بين اهم الأبعاد الأساسية للأمن وهي كما في الشكل (1) :

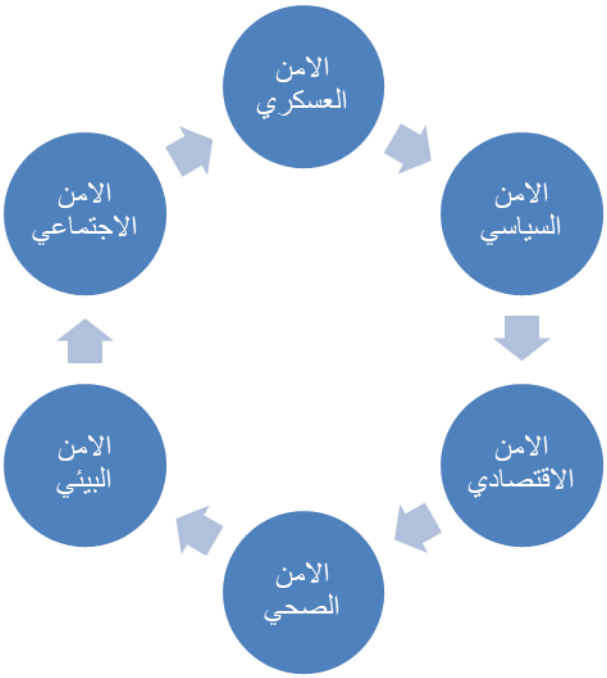

شكل (1) يوضح الابعاد الاساسية للأمن

لذا تتطلب عملية حفظ الأمن فهم عالي لمضامين السياسة الوطنية وأهدافها والموارد المادية والبشرية المتاحة والأدوات التي تستخدمها في تنفيذ الاستراتيجيات الأمنية وان حساب التوقعات يستند الى طبيعة الرؤية التي تفرضها الواقعية في التحليل الاستراتيجي التي تعتمدها الدول تجاه البيئة التي تحيط بها، اضافة الى التركيز على المصلحة الوطنية باعتبارها موجه القرار الرئيسي للواقعية، فالقوة والمصلحة تعد المحرك

الاساس لسلوكيات الدول الاستراتيجية الخارجية وهذا الارتباط بدور يعزز معيار التفكير بالمصلحة كونه مؤشر ضروري لقياس حركة الفعل والتوقع بحساباته [1] .

ومما لاشك فيه ان تطور الاسهامات النظرية في الأبحاث الاستراتيجية قد ارتبط من جانب اخر بالمشاركة بين الخبراء والاكاديميين في هذا المجال، اذ اسهمت مراكز الابحاث المتخصصة في الدراسات الاستراتيجية ببناء نماذج خاصة بها لتقديم الراي لصانع القرار واحيانا التدخل في صياغة الاستراتيجية العليا للدولة، وأن ترتيبات الأمن وعمليات تجنب مأزق الصدام العسكري دائماً هي متأثرة بحركة المتغيرات واستيعاب حدود المصالح الممكنة والمتاحة في هذا المجال، الامر الذي يجعل التوقعات قادرة على التعامل مع ما تتطلبه كل استراتيجية لغرض فك التناقضات غير المتوقعة التي قد تظهر اثناء التعامل مع الخيارات المطروحة في البيئة الاستراتيجية، لذا فالأمن المطلق غير متاح، واصبحت الحاجة الى النصائح المستقلة حول السياسية الخارجية اكثر الحاحاً بالنسبة لصانعي السياسية [2] .

- ومن المتفق عليه أن الأمن الوطني يعني القدرة على المحافظة على كيانه الداخلي وحماية حدوده السياسية من أي تهديد خارجي، ولحماية الحدود السياسية يتطلب الأمر تحديد وتصنيف التهديدات الخارجية وتحديد هويتها وأساليبها وطبيعتها وهدفها، ولا تعني التهديدات الخارجية أن تكون عسكرية فقط بل هي

[1] روبرت د. كابلان، **انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير**، ترجمة ايهاب عبد الرحيم، (الكويت، سلسلة عالم المعرفة، 2015)، 129.

[2] عامر مصباح، **المنظورات الاستراتيجية بناء الأمن**، ط1، (القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2013)، ص351.

تهديدات شاملة جيوبولتيكية وسياسية واقتصادية واضافة الى التهديدات الجغرافية والثقافية والاجتماعية ومن ضمنها تهديد التغيرات المناخية [1] .

عليه توسع مفهوم الأمن الوطني اذ ضم العديد من الجوانب منها الاقتصادي والثقافي، والمائي، والبيئي، والصحي، والديمقراطي، وغير ذلك، هذا بالإضافة إلى مكونه العسكري الأساسي الذي بدأ منه، فإنه مفهوماً مجتمعياً، يضم كل المجالات إلى درجة أن مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي الذي انعقد في باريس عام 1990 طلب من الدول الأعضاء الخمسة والثلاثين بتبني قيماً مشتركة تشمل حقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون، والعدل الاجتماعي، والاقتصاد الحر [2] .

المبحث الثاني: في معنى التغيرات المناخية:

تعرف التغيرات المناخية في العالم بأنّها تغيرات تحصل على المناخ العالمي ويشمل الغلاف الجوي بشكل عام، اذ تستمر هذه التغيرات المناخية مدة طويلة من الزمن، وإنّ التغيرات المناخية التي تطرأ على الكوكب موجودة منذ وجود الأرض ولكنها كانت في حدود طبيعية بفعل عوامل طبيعية، أمّا العوامل الحالية فهي بفعل النشاطات البشرية الكثيرة التي حصلت في العالم منذ القرن الثامن عشر وبداية الثورة الصناعية، خاصة احتراق الوقود والصناعات التحويلية الكيميائية التي ينتج عنها الكثير من الغازات السامة التي تؤثر بشكل مباشر على المناخ في العالم بسبب أنّها ترفع نسبة غاز ثاني أوكسيد الكربون في الجو[3] .

---

[1] محمد علي بلال، **أبعاد أخرى للأمن العربي، في الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 أيلول، 2001**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003، ص231.

[2] رزق الياس، **المكون العسكري للأمن القومي العربي، في الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 أيلول، 2001**، ط1، (القاهرة ، مكتبة مدبولي، 2003)، ص275.

[3] Wolf, A. T., and Newton J., "Case Study of Trans boundary Dispute Resolution: the Tigris-Euphrates basin", Appendix: C of the book on Trans boundary Dispute Resolution by the same

1- ماهية التغيرات المناخية

بدأ الاهتمام بظاهرة التغير المناخي بشكل كبير مع التطور التكنولوجي المتزايد اذ تمكن بعض من الباحثين والعلماء بطرح أفكارهم ودراساتهم العلمية، للتأكيد على أن مناخ الأرض في تغير مستمر بشكل يؤثر على حياة البشر فوق سطح الأرض، و أكدت ديباجة اتفاقية الإطار على وجوب تأسيس فهم لمشكلة التغير من الجانب العلمي، اذ سلم أطرافها بأن الخطوات المطلوبة لفهم التغير وتناولها ستحقق أقصى فعالية بيئية واجتماعية واقتصادية إذا تم اسنادها إلى الاعتبارات العلمية والفنية والاقتصادية وتقييمها باستمرار في ضوء الاكتشافات الجديدة في هذه المجالات ذات الصلة[1].

وقد مرت الاستراتيجيات المائية باضطرابات امنية واقتصادية أدت الى تراجع تطور الامن المائي بشكل جعله لا يتناسب وحاجات المجتمع المتنامي من الموارد المائية [2] ومن اهم أسباب التغيير المناخي:

- اختلال في الظروف المناخية كالحرارة وأنماط الرياح والتساقطات التي تميز كل منطقة.
- اضطراب في التوازن الذي يحافظ على المناخ نتيجة لتزايد قدرة الغلاف الجوي على امتصاص الأشعة فوق البنفسجية التي تحدثها.

---

authors, Oregon State University; Institute of water and watersheds 2008 Last visited 20 April 2018.

[1] وافية، قردانيز، "الحماية الدولية للبيئة من التغيرات المناخية"، أطروحة لنيل درجة دكتوراه، قانون البيئة، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة كليــة الحقــوق، الجزائر، 2022، ص32.

[2] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي دائرة التخطيط الزراعي خطة تنمية القطاع الزراعي إعداد اللجنة الفنية لخطة التنمية الوطنية 2010-2014 في القطاع الزراعي بغداد 29 آب 2009 ص4.

- أي تغيير مؤثر وطويل المدى في معدل حالة الطقس يحدث لمنطقة غازات الاحتباس وهذه التغيرات يمكن أن تحدث بسبب العمليات الديناميكية للأرض كالبراكين أو بسبب قوى خارجية كالتغيير في شدة الأشعة الشمسية او سقوط نيازك ومؤخراً بسبب نشاط الإنسان.

بقدر مساهمة البيئة في اعادة تقيم التغيرات المناخية التي شهدتها الكرة الأرضية بصورة متسارعة خلال السنوات الأخيرة والناتجة عن اختلال نظام المناخ والذي تسببت به الزيادة في انبعاث كميات من الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، والتي تؤدي الى الاحتباس الحراري؛ بما يتسبب في ازدياد ارتفاع الحرارة واختلال نمط تساقط الامطار مما يؤثر على الاختلاف في طبيعة الفصول، وتعزى هذه التغيرات المناخية إلى نشاط الانسان غير المتوازن أثر التطور التكنلوجي والصناعي [1].

وارتكزت اتفاقية الأمم المتحدة على اساس ما عرف بتغير المناخ بأنه (هو التغيير الذي يطرأ على البيئة بسبب تغير المناخ مما يخلف اثاراً ضارة على تكوين أو مرونة النظم الإيكولوجية أو قد يؤثر على النظم الاجتماعية وكذلك الاقتصادية، وعلى ذلك فإن الاتفاقية تميز بين تغير المناخ بسبب النشاط البشري التي تغير من تكوين الغلاف الجوي وتؤثر فيه وبين التغيير الناتج عن أسباب طبيعية[2].

2- الجهود الدولية لحل مشكلة التغير المناخي

لقد قامت الجهات الدولية بالكثير من الجهود لغرض حل مشكلة التغير المناخي، وفي الفقرات الأتية سوف نقوم بالتفصيل في هذه الجهود كاملة [3] :

---

[1] زينب حبيب منصور، **المعجم البيئي**، ط1، (عمان، دار أسامة، 2011)، ص 242.

2 المادة الاولى من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، 1992.

[3] الجهود الدولية لحل مشكلة التغير المناخي، https://tsf7.com/.

1- اتفاقية الامم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: هي اتفاقية تم توقيعها بهدف إنقاذ الكوكب في سنة 1992م من قبل الأمم المتحدة، وكانت هذه الاتفاقية في قمة الأرض التي اجتمعت فيها 197 دولة من كل أنحاء العالم بهدف الحد من التغيرات المناخية ومظاهرها التي تعد من احد المخاطر التي يعاني منها العالم، والتي لا يمكن حلها الا بتكاتف جهود جميع البشر، وجدير بالقول إن الهدف الرئيسي لهذه الاتفاقية كان العمل على منع تدخل البشر في النظام المناخي.

2- بروتوكول كيوتو: هو البروتوكول الذي تم اعتماده في سنة 1995، وهو الذي قضى ببداية الاستجابة لاتفاقيات الحفاظ على مناخ كوكب الأرض، وقد ألزم هذا البروتوكول الكثير من البلدان ببداية العمل بشكل مباشر على خفض الانبعاثات الغازية التي تؤدي بشكل مباشر إلى تغير المناخ في كوكب الأرض، وقد بدأت فترة الالتزام الأولى لهذا البروتوكول في سنة 2008 واستمر حتى سنة 2012، في حين بدأت الفترة الثانية في مطلع عام 2013 واستمر حتى عام 2020.

3- اتفاق باريس: الاتفاق الذي سمي المؤتمر الحادي والعشرين في العاصمة الفرنسية باريس في سنة 2015، اذ سعت الدول التي صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى تسريع القيام بالحلول التي سوف تحد من أسباب التغيرات المناخية في العالم، والهدف الرئيس من هذا الاتفاق هو تعزيز استجابة الدول لخطر التغير المناخي وذلك من أجل العمل على الحفاظ على معدل درجات الحرارة العالمية لكوكب الأرض، وذلك لأن الارتفاع في درجة حرارة الكوكب تهدد الكثير من الدول حول العالم بسبب ارتفاع منسوب المياه في الأنهار والبحار والمحيطات والتي قد تغمر جزءا كبيرا من اليابسة مع استمرار ذوبان جليد القطبين الشمالي والجنوبي.

وفي 22 من شهر نيسان من عام 2016 تم توقيع اتفاقية باريس في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وقد تعاهدت 175 دولة للسعي من أجل الحد من أسباب التغيرات المناخية التي تؤثر على المناخ في كل أنحاء الأرض.

4- مؤتمر القمة المعني بالمناخ في يوم 23 من شهر أيلول من عام 2019 ، تم عقد قمة المناخ من قبل الأمين العام أنطونيو غوتيريش والتي هدفت إلى توحيد القادة حول العالم وتوحيد القطاعات كافة في جميع دول العالم المشاركة في هذه القمة من أجل تسريع عملية الحد من أسباب تغير المناخ في الكرة الأرضية، وقد ركزت هذه القمة على الصناعات الثقيلة التي تؤثر بشكل كبير على مناخ الأرض، وسعى المجتمعون إلى تخفيف الانبعاثات الغازية التي تضر مناخ الكوكب والتي سوف تؤثر بالضرورة على الجميع، وقد اختتم الأمين العام هذه القمة بقوله : "لقد قدمتم دفعة قوية لحشد الزخم وتعزيز التعاون ورفع سقف الطموحات، ولكن يبقى لدينا شوط كبير لنقطعه، نحن بحاجة إلى المزيد من التخطيط الاستراتيجي، وطموحات أكبر من البلدان وشراكات أوسع، كما نحتاج إلى الدعم من كافة المؤسسات المالية العامة والخاصة، وأن نختار الاستثمار في الاقتصاد الأخضر من الآن وصاعدًا".[1]

وهنالك مجالات لحد من التغيرات المناخية الاستراتيجية الفاعلة وهي [2] :

1. المجال الدولي: الالتزام بما تم توقيعه والاتفاق عليه في الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية وبخاصة مجالات تقليل انبعاثات الكربون والتوسع في إنتاج واستخدام الطاقات الجديدة والمتجددة.

[1] عبدالمسيح سمعان عبدالمسيح، دور الجامعات في مواجهة مشكلة تغير المناخ، دراسات في التعليم الجامعي، العدد (56)، (القاهرة، 2022)، ص26.

[2] المصدر نفسه، ص26.

2. المجال الداخلي (الوطني):

- استخدام التقنيات المتطورة تكنولوجيا في الصناعة واستخدام الفلاتر.
- التوسع في بدائل جديدة بالطاقة: الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها كذلك الاتجاه إلى طاقة الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء.
- الحد من استخدم المبيدات في الزراعة.
- الحد من قطع وإزالة االشجار والتوسع في المساحات الخضراء.

3. المجال الفردي:

- خفض استهلاك الطاقة وترشيدها.
- تخفض استهلاك المياه وترشيدها.
- الاستخدام المستدام للأجهزة الكهربية.
- زراعة الاشجار والنباتات في الشرفات والمنازل.
- الإدارة السليمة والمتكاملة للمخلفات.
- تغيير انماط الاستهلاك والوعي بالاستهلاك.
- ضبط حركة المتغيرات المؤثرة.

المبحث الثالث: الأبعاد الاستراتيجية للتغيرات المناخية وانعكاسها على الامن الوطني العراقي

تمتاز إدارة شؤون الأمن الوطني بالاختلاف والتباين بين بلد وآخر تبعاً إلى الابعاد الاستراتيجية لكل بلد والتي يستطيع من خلالها صانع القرار أن يخلق تصورات جدية حول استراتيجيات أمنية متكاملة أو قريبة للتكامل لتحقيق الأمن لبلده، ويمكن تحديد هذه الابعاد وكما يلي :

1- البعد الاقتصادي

إنَّ مهمة تحقيق الأمن تكمن من خلال التنمية والرفاه للوصول إلى اعلى معدلات النمو الاقتصادي والتي يريدها صانع القرار من خلال [1] :-

أ- الحث على الاستقلال الاقتصادي العراقي وامتلاك الإرادة لغرض مواجهة المخاطر وإزالة مسببات الإحباط التي يتعرض لها المجتمع والدولة.

ب- تحقيق الرفاه الاجتماعي للمواطنين والعمل على تشجيع الطاقات البشرية وإزالة عوامل الخوف والتردد عن المواطنين.

ت- المساواة في جميع الحقوق سواء الاقتصادية والاجتماعية والسيادية للأفراد والدولة على حد سواء، وهذا يتفق مع ما مفهوم الأمن في الغرب، بعده مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تتخذها الدولة لحماية الشعب من خلال التنمية المستدامة الشاملة والمشاركة الشعبية مع وضع استراتيجيات للسياسية الخارجية تحقق مصالح الدولة.

ث- توفر الإرادة السياسية التي تساهم في تحقيق الأمن ووضع الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على أهداف وأمان المجتمع من خلال استغلال القوة وتوظيفها في بناء القدرة العسكرية المتطورة والقادرة على ردع أي عدوان عسكري تتعرض له الدولة ووفقاً للأبعاد الاقتصادية يمكن توضيح الرؤية الاستراتيجية لإدارة المياه:

أ. وضع خطة تعاون واضحة مع الوزارات ذات العلاقة.

ب. إعادة تأهيل وتطوير وتحديث محطات التنقية وشبكات الري وتوزيع المياه.

[1] محمد علي حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص357- 358.

ت. وضع برنامج خاص بنشر الوعي الجماهيري وكذلك برنامج تدريبي للعاملين.

ث. الأخذ بنظر الاعتبار العرض والطلب، والاستفادة من الموارد غير التقليدية التي تشمل استخدام المياه العادمة المعالَجة.

ج.تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال المياه.

2- البعد الجيوبولتيكي: يقع العراق شرق الوطن العربي إيران تجاوره من الشرق وتركيا شمالا، وتبلغ مساحته 437.072 كيلومترًا مربعًا، ويشترك العراق بحوالي 50 نهراً مع بلدي الجوار تركيا وإيران، أغلبيتها مع الأخيرة، لكن الأنهار القادمة من تركيا تضخ كميات تفوق الـ 40 نهراً مشتركاً بين العراق وإيران[1].

لذا فإن طبيعة التغيير في البيئة الإقليمية للعراق، تفرض على صانع القرار العراقي أن يتجه نحو الخيارات التكتيكية؛ الشراكات، التآلفات، الاتفاقات، في التعامل مع القوى الجيواستراتيجية، وليس الخيارات الاستراتيجية ؛ شراكات استراتيجية، تحالفات، معاهدات لضمان التكييف مع الظروف، وثمة صلة وثيقة بين الابعاد الجيوبولتيكية للدولة وبين أمنها الوطني، فتوافر الثروات يؤثر كثيراً في اقتصاد الدولة؛ ومن ثم في قوتها القومية، وهذا ينعكس على السلوك السياسي للدولة ويتبين تأثيره على الأمن الوطني، فالعراق ....حاله مع عديد من دول المشرق والخليج، يعد من الدول ذات المحاور الجيوسياسية... ونقطة ارتكاز اللاعبين الجيوستراتيجيين الدوليين والإقليميين، وتنبع أهمية الدول ذات المحاور الجيوسياسية بالنسبة للاعبين الجيوستراتيجيين من ذلك الدور الذي يمكن أن تؤديه في تحديد طرق الوصول للمناطق، أو في منع بعض الموارد عن لاعبين مهمين، اضافة الى أهميتها كمناطق عازلة، إذ يمكن أن تكون الدولة ذات المبحث

[1] نظير الانصاري، مخاطر الازمة المائية في العراق (الاسباب وسبل المعالجة)، مركز الجزيرة للدراسات، (ابو ظبي، 28 أيار 2018)، ص2.

الجيوسياسي درعاً دفاعياً لدولة حيوية ما، اي بمعنى: إن وجود مثل هذه الدولة ذات المبحث الجيوسياسي يعني؛ حدوث تأثيرات استراتيجية وسياسية وثقافية في لاعب جيواستراتيجي آخر ذي فاعلية اكبر.[1]

وأن الدول ذات المحاور الجيوسياسية تتأثر بالدول الفاعلة أو الناشطة جيواستراتيجياً، فإن تفاعلات وأدوار دول المشرق والخليج العربي مرتبطة بقوة ونفوذ تأثير اللاعبين الجيواستراتيجيين، من الخارج القريب إيران وتركيا، ومن الخارج البعيد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية. فالدول العربية منذ تأسيسها كانت مرتبطة بدول ناشطة جيواستراتيجياً، إقليمياً (تركيا، وإيران)، ودولياً (فرنسا وبريطانيا) قبل الحرب العالمية الثانية، و(الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) خلال مرحلة الحرب الباردة، ومن ثم (الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية) فيما بعد انتهاء الحرب الباردة.[2]

في ضوء تلك الحقيقة، من الصعوبة بمكان أن يكون هناك دور عراقي فاعل في البيئة الإقليمية الشرق أوسطية من دون الارتباط بالقوى الجيواستراتيجية الفاعلة في المنطقة:(الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية، تركيا، إيران)، إذ ليس هناك تأثير عراقي خارجي مرجو في البيئة الإقليمية مع حالة فك الارتباط الاستراتيجي أو التكتيكي بتلك القوى الجيواستراتيجية.

[1] Khalil, Suhad Ismail. "Geopolitics: the philosophy of place and its impact on the strategic performance of the state Iran and Turkey (Employment and Comparison Foundations)." *Tikrit Journal For Political Science* 1.27 (2022): 27-50.

[2] Qasim Alwan saeed, Muhammad Ali Hammoud, and Muammar Khaled Abdel Hamid. 2023. "Iraq's Regional Strategic Performance under the Iranian-Saudi Agreement". *Tikrit Journal For Political Science* 3 (pic4):102-32. https://doi.org/10.25130/tjfps.v3ipic4.230.

وبما أن وفرة الموارد المادية والثروات يؤدي إلى الاكتفاء الذاتي للدولة من جميع جوانبها ويبتعد كثيراً بالدولة عن مبدأ الاعتمادية، وهذا الاكتفاء يبرز التفوق للدولة على الدول التي تتسم في ضعف مواردها وندرتها، فإن قلة المصادر المادية تعد من عوامل ضعف الدولة[1].

وكان العراق ولوجود نهري دجلة والفرات والروافد والانهار الاخرى النابعة من مناطق الدول المجاورة، يعد من الدول الغنية بموارده المائية حتى السبعينات من القرن الماضي، وقد اقدمت دولتا الجوار خلال السنوات العشرة الأخيرة باستخدام سياسات استراتيجية لتخزين مياه السواقي المنهمرة من جبالها، وإعادة توزيعها في الداخل، على حساب جريانها التقليدي نحو أراضي العراق السهلية[2].

كما ان الموارد المائية العراقية تعتمد بصورة اساسية على نهري دجلة والفرات اللذين ينبعان من تركيا ثم يمران بسوريا شمالًا باتجاه الجنوب، وايران شرقا، ويتم التقاء النهران جنوب العراق في منطقة القرنة ليشكلا شط العرب، ويأتي من تركيا بنسبة (71%) من المياه، ومن إيران (6.9%)، ومن سوريا (4%) والمتبقي من داخل العراق من المياه الجوفية والتي تكون كمياتها محدودة جدا، وكانت تصاريف هذه الانهار طبيعية قبل العام 1973، أما بعد ذلك فإنها تأثرت ببناء السدود عليها وتغيير بعض مجاريها لمناطق اخرى كما يحدث في الجانب الايراني حاليا، اذا انه يتبين من خلال ما اجرته منظمة الإسكوا (ESCWA) تحليلًا لتصاريف الانهار خلال الفترة من 1931 ولغاية 2011 ان كميات هذه المياه بدأت تتناقص بعد ذلك حتى وصلت إلى 19.5 بليون متر مكعب من العام 1974 وحتى العام 2005، بعدما كانت بنسبة 21.3 متر مكعب، وكما

[1] أمين محمود عبد الله، دراسات في الجغرافية السياسية للعالم المعاصرة، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 2000).، ص79.

[2] رستم محمود، مياه العراق تنذر بكارثة تصل المدن، صحيفة سكاي نيوز، (العراق)، 27 ابريل 2021.

ذكر سابقا ان انشاء السدود في دول الجوار وتغيير العديد من روافد الانهار أدى الى تضاءل المياه بنسب عالية ولسنوات متتالية[1]. لذا فالعراق يمر حاليا بأزمة مائية حادة وذلك لعدة أسباب منها:

أ- الأسباب الخارجية لازمة المياه

-التغير المناخي العالمي: منطقة الشرق الأوسط تعد الأكثر تأثرا بالتغيرات المناخية العالمية، اذ تعاني المنطقة من الجفاف والتصحر وقد سجلت ارتفاعا كبيرا في درجات الحرارة [2] .

لذا فأن تصاريف الأنهار في المنطقة ستقل بسبب التغيرات المناخية [3] ، وأوضح تقرير للأمم المتحدة الصادر عام 2010 أن كل من نهري دجلة والفرات معرضة الى جفاف مياههما عند وصولها إلى العراق إذا استمرت دول الجوار تركيا وإيران ببناء السدود وبتنفيذ مشاريعها المائية [4] ، وستقل فترات تساقط الأمطار نسبيا، مما سيؤدي إلى التصحر بسبب تعرية التربة وتدهور الإنتاج الزراعي.

- المشاريع المائية لدول المنطقة: تم عقد العديد من الاتفاقيات خلال الحكم العثماني، ومن ثم الاحتلال البريطاني والفرنسي للوطن العربي[5]، وأول اتفاقية تم توقيعها من قبل المملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي وإيران وتركيا كانت عام 1913 لغرض تنظيم نهر شط العرب، وبعدها تم توقيع فرنسا والمملكة المتحدة

[1] Al-Ansari, N.A., "Hydropolitics of the Tigris and Euphrates Basins", J. Engineering, 8, 3, 2016, p. 140.

[2] verner, D. and El-Mallah, F. (ed.), "Adaptation to a Changing Climate in the Arab Countries", MENA Flagship Report, Report N° 64635 – MNA, 2012. Available at: http://website.aub.edu.lb

[3] Arnell, N.W., "Climate change and global water resources: SRES scenarios and socio-economic scenarios." Global Environmental Change, 14, 2004, p. 31-52.

[4] UN (United Nations), "Water Resources Management White Paper", United Nations Assistance Mission for Iraq, United Nations Country Team in Iraq, 2010, p. 20.

[5], Saif Nussrat tawfeeq, "The US Policy Toward Security Threats in the Red Sea Region: The Prosperity Guardian Alliance as a Model." *political issues* , n76, (2024)

اتفاقية اخرى غرضها تنظيم استخدام مياه نهري دجلة والفرات في عام 1920[1]، ووقعت اتفاقية عام 1937 مع إيران حول تنظيم شط العرب والأخرى مع تركيا عام 1946 [2].

في عام 1975 تفاقمت الازمة حول مياه نهر الفرات بين كل من العراق وسوريا، وعقدت العديد من الاجتماعات إلى الثمانينات بدون التوصل إلى أية اتفاقية ملزمة للدول، ثم تفاقم الخلاف بين كل من تركيا وسوريا في عام 1987، عندما اتهمت تركيا النظام السوري بتقديم المساعدة للأكراد المتمردين على الحكومة التركية وهددت بقطع المياه عن سوريا وتم حل المشكلة، واستمرت تركيا بأنشاء السدود على كل من نهري الفرات ودجلة وعند بناء أي سد تزداد الازمات والخلافات السياسية بين تركيا وسوريا والعراق [3] .

لذا فقد كان الأثر واضح ببناء السدود في تركيا وسوريا على تقليص تصاريف نهري دجلة والفرات، إضافة الى دور إيران في الازمة وعلى النحو الاتي [4] :

- انشاء سد على نهر الوند في 1962، مما قطع المياه عن مدينة خانقين التي تقع على الحدود الإيرانية وبنت ثلاثة سدود تحويلية على ذات النهر.
- تحويل مجرى مياه نهر سيوان والواقع في محافظة ديالى والذي يعد أحد فروع نهر ديالى.
- بناء العديد من السدود قرب الحدود العراقية ومنعها من العبور إلى المناطق العراقية.

[1] Berardinucci, J., " The Impact of Power on Water Rights: A Study of the Jordan and Tigris-Euphrates Basins", School of International Service, American University, Washington DC, Bachelor of Art report, 2010, Last accessed 14 March 2018: http://aladinrc.wrlc.org

[2] Ibid, &: Beschorner, N., "Water and Instability in the Middle East", Adelphi Paper 273, 2008, Last accessed 14 March 2018 :https://www.tandfonline.com/toc/tadl19/32/273

[3] Wolf, A. T., and Newton J., "Case Study of Transboundary Dispute Resolution: the Tigris-Euphrates basin", Appendix: C of the book on Transboundary Dispute Resolution by the same authors, Oregon State University; Institute of water and watersheds 2008 Last visited 20 April 2018: https://www.researchgate.net

[4] Addullah, A. A, "Shared Rivers between Iraq and Iran and its effect on Agricultural lands and Food Security", Tikrit University J., 20, 1, 2012, p. 356-388.

- كذلك بناء العديد من السدود على نهر كرخه لتحويل مجراه.
- إنشاء عدة مشاريع على نهر كارون والغاية تحويل مياهه إلى داخل إيران.

-عام 2015 هو 43 بليون م مكعب حتى عام 2025[1]، إضافة إلى ما تقدم، فإن نوعية مياه الأنهار تصبح رديئة كلما اتجهنا جنوبًا، لتصل كمية الأملاح الذائبة إلى 2000 جزء بالمليون عند البصرة[2].

- منظومة شبكات توزيع المياه والصرف الصحي: من الملاحظ انها رديئة وغير كفؤة، والطلب على المياه يبلغ احيانا 11 مليون م مكعب يوميا بينما التزويد المائي لا يمنه بلوغ نصف هذه الكمية، أما شبكات الصرف الصحي متهالكة وتحتاج إلى إعادة تأهيل مستمرة اذ يتسرب 70% من مياه الصرف الصحي إلى الأنهار بدون تنقية، مما تسبب باختلاط المياه الملوثة من الشبكة مع مياه الشرب وانتشار الأمراض [3] .

- نوعية المياه: تقل نسبة كمية الأملاح الذائبة في مياه نهر دجلة عند الحدود العراقية–التركية بمقدار 280 ملغم/لتر إلا أنها تزداد بقوة كلما اتجهنا جنوبا، أما مياه نهر الفرات فأن كمية الأملاح الذائبة عند الحدود مع سوريا فيها بحدود 600 ملغم/لتر وتبدأ بالزيادة جنوبا لتصل إلى 1300 ملغم/لتر عند محافظة المثنى 4 ، وان نوعية ومواصفات مياه الشرب لا تتطابق مع مواصفات منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب في العالم5.

- التصحر وتعرية التربة: أحد أسبابه هو عمل دول الجوار على تقليص تصاريف الأنهار إضافة الى النوعية الرديئة للمياه وملوحة التربة أدى إلى تحول مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية إلى مناطق قاحلة،

[1] Investors Iraq, "Water Crisis in Iraq: The Growing Danger of Desertification", 2009, Last visited 20 April 2018: http://www.investorsiraq.com

[2] Al-Ansari, N., 2018b. op. cit.

[3] Ibid,&: MICS (Multiple Indicator Cluster Survey), 2007, "IRAQ: Monitoring the situation of children and Women", Final Report, Last visited 20 April, 2018 http://www.childinfo.org

[4] World Bank,2006, op.cit. &: Bari Z.,1997, op.cit

[5] Inter-Agency Information and Analysis Unit, 2018, op.cit.

وأن 45% من الأراضي العراقية تعرضت للتصحر [1]، مما أدى الى زيادة العواصف الترابية وخسارة الأراضي الزراعية بحدود 40% [2] ، وتشير الإحصائيات عام 2009 أصبح 4% من الأراضي العراقية المروية شديد الملوحة و50% متوسطة الملوحة و20% منها قليلة الملوحة [3] .

– العمل على إعادة تأهيل منطقة الأهوار: إن جفاف الأهوار أدى إلى العديد من التغيرات البيئية، وذلك بسبب استغلال أجزاء من هذه المنطقة لاستثمار النفط من قبل الشركات جزئيا وزراعتها وأصبح من غير الممكن إعادة تأهيل وإعمار الاهوار، اذ يتطلب توفير كمية كبيرة من المياه [4] .

– إدارة الموارد المائية: عدم قيام وزارة الموارد المائية العراقية برسم خطط محددة او ببذل أي مجهود للتفاهم مع دول الجوار لتأمين حصة العراق من المياه، بالمقابل اهملت الوزارة صيانة مشاريع الري والبزل مما أدى الى اندثار بعض من هذه المشاريع، كما قامت الوزارة بمنح حصص مائية للعديد من الاراضي الزراعية التي تعد خارج مناطق الإرواء وتحوير شبكات الري الاساسية من أجل ذلك والتي تعد مخالفة للتعليمات وغايتها تحقيق منفعة ومصلحة شخصية، وغياب خطة واضحة لتشغيل وصيانة السدود مما أدى إلى عدم قدرة هذه السدود على خزن المياه.

3–البعد السياسي

[1] Ali, S. M., Mahdi, Qutaiba, A. S., Hussan, M. and Al-Azawi, F. W., "Fluctuating rainfall as one of the important cause for desertification in Iraq", J. of Environment and Earth Science, 3, 2, 2013, p. 25-33.

[2] Inter-Agency Information and Analysis Unit, 2018, op.cit.

[3] Raphaeli, N., 2009, "Water Crisis in Iraq: The growing danger of desertification", Investors Iraq, July 23, 2009, no. 537. Last visited 20 April 2018: http://www.investorsiraq.com

[4] Al-Ansari, N.A. and Knutsson, 2011, op.cit. & World Bank,2006, op. cit.

يواجه العراق العديد من التحديات في إدارة ملف الأمن المائي، والتي جعلت هذا الملف يتصدر اهتمام صانع القرار لما له من تداعيات واثار على حيوية وفاعلية العراق في سائر المجالات الأمنية وكذلك السياسية والاقتصادية وغيرها.[1]

فعلى الرغم من الوضع المتدهور فإن الاستجابة الحكومية لأزمة المياه كانت غير كافية، بسبب ضعفها ومحدودية الخيارات، كما أدت المشكلات الداخلية في الدولة العراقية إلى تحويل انتباه حكومتها عن وضع خطط إستراتيجية مناسبة تعالج ندرة المياه، إذ كان تركيز الحكومة خلال السنوات الماضية في محاربة ومكافحة الإرهاب والجماعات المتطرفة من جهة، ومحاربة الفساد الحكومي من جهة أخرى، وأهملت أولويات أخرى، مثال على ذلك لم تعمل الحكومة على تحديث أساليب الري، وقد هددت الحكومة بتفاقم أزمة المياه عن طريق تقديم شكوى إلى منظمة الأمم المتحدة إذا استمرت دول الجوار في الحد من تدفق المياه، لكن صناع القرار لم تتابعوا ذلك ولم يجدوا أي بديل عملي لسلوك الدول المجاورة [2] .

فالعراق يقع في منطقة جافة إلى شبه جافة وأن المعدل السنوي للأمطار لا يزيد عن 200 ملم، علماً أن ما يقارب من نصف مساحة العراق تقريبا منطقة صحراوية لا يزيد تساقط المطر فيها عن 50 ملم/السنة، ويستفاد معظم ما تبقى من العراق من تساقط يتراوح بين 150–450 ملم/السنة عدا بعض المناطق الجبلية المحدودة في الشمال الشرقي من العراق والتي يصل فيها التساقط إلى نحو 1000ملم/السنة، وترتبط الموارد المائية في العراق بدرجة كبيرة في كمية الأمطار والثلوج والتي تتساقط في أحواض الأنهر الرئيسية (دجلة

[1] Hammed, Karrar Noori, and Muthanna Faeq Marie. "Transformations of French policy towards Iraq after 2014 (Nature and paths of interaction)." *Tikrit Journal For Political Science* 3.pic4 (2023): 197-218.

[2] حامد حسيني، تحديات الأمن المائي في العراق، مركز الأبحاث العلمية والدراسات الإستراتيجية في الشرق الأوسط، 1/25/ 2022، الموقع الالكتروني: https://bcled.org/

والفرات)، ورغم الجهود المتكررة فلا توجد أي اتفاقية دولية لغرض تقاسم المياه بين العراق وكل من سوريا و أيران مما جعل الموارد المائية المتاحة للعراق متذبذبة من سنة إلى أخرى [1] .

لذا فأن تدهور الجودة وعدم وصول المياه الى العراق له آثارا تنعكس بصورة سلبية في المجتمع العراقي، فقد أفادت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في عام 2019، أن (21،314) عراقيا أجبروا على الهجرة بسبب نقص مياه الشرب ورداءتها في المحافظات الجنوبية والوسطى من العراق، وأن العراق قد يواجه عجزا سنويا قدره (10.8) مليار متر مكعب بحلول عام 2035، مع تعرض نسبة (54%) من الأراضي الصالحة للزراعة للتهديد بارتفاع نسبة الملوحة وانعدام الزراعة فيها، بسبب هذا الضغط تزايدت التوترات حول المياه إذ يعد نقص المياه في المحافظات الجنوبية، مثل: ميسان وذي قار والجفاف المتكرر سببًا رئيسًا للصراعات المحلية، واثر في ذلك الانقسامات السياسية، والفساد في الحكومات العراقية المتعاقبة، وكذلك الانقسامات الاجتماعية في العراق، في إهمال قضايا مهمة مثل المياه، وإنَّ الوضع الحالي للحكومة العراقية يحد من قدرتها على المناورة لمعالجة انعدام الأمن المائي، ولتصحيح الاتجاهات السلبية الحالية، يجب على الحكومة العراقية ليس فقط الاتفاق مع جيرانها على حقوق المياه، (وانما الالتزام بعملية سياسية واقتصادية واجتماعية محلية طويلة الأمد، وإعطاء الأولوية لسياسة الإصلاح، بما في ذلك استهلاك المياه والتسعير، لذا يجب على الحكومة العراقية ان تعمل بجدية أكبر لمعالجة أزمة المياه، وان مرور الوقت ليس من مصلحة الحكومة العراقية ، كما وتعاني الأراضي الصالحة للزراعة من التدهور الشديد بسبب سوء الإدارة وعدم استخدام التقنيات الحديثة، وكذلك بسبب الظروف الطبيعية القاسية كالتصحر وارتفاع نسبة الأراضي الملحية، الذي أدى إلى تفشي أمراض فتاكة في الثروة الحيوانية وتجريف التربة وانحسار الغطاء النباتي الذي أدى إلى زيادة

[1] الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، تقرير مؤشرات الموارد المائية للعراق، بغداد، 2007، ص53.

نسبة العواصف الترابية، وتبين ذلك خلال التقرير الذي قدمه (مارتن كويلر) ممثل الأمين العام للأمم المتحدة والذي أوضح فيه: (أن العراق اصبح من الدول المصدرة للعواصف الترابية وأشار إلى أن التقديرات تتنبأ بأن (300) عاصفة ترابية سوف تجتاح العراق كل سنة بسبب ظاهرة التصحر وتراجع الغطاء النباتي)[1].

[1] مارتن كوبلر، مكافحة العواصف الترابية: واجبنا تجاه الأجيال المقبلة، عبر موقع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، 2013، للمزيد ينظر الموقع الالكتروني الذي تم زيارته في 3/1/ 2023:
http://unami.unmissions.org/Default/T.aspx?CT/=Details and Tabid=49798 mid=8222 and iTem ID=1097526.

الخاتمة:

أن وفرة الموارد الطبيعية تزيد حالة الرخاء الاقتصادي ويمكن أن تساعد في تحقيق الاستقرار السياسي وينعكس إيجابياً على الأمن الوطني، فوفرة الموارد بما فيها المياه تقود إلى تنامي اقتصاد متقدم وعادة ما ترتبط الديمقراطية المستقرة بالتقدم الاقتصادي، وتعتبر الموارد المائية من ضمن آليات الأمن الوطني على اعتبار أن الاستقرار الاقتصادي– السياسي يجعل أغلبية الناس حريصة على استقراره وتحصينه ضد الحركات المتطرفة.

بالمقابل من الممكن أن تتحول الثروات الطبيعية الحيوية مثل النفط والمياه إلى مصادر تهديد لمالكيها بسبب نضوبها التدريجي وتزايد الطلب عليه لاسيما بسبب الزيادة الحاصلة للسكان أو ما تسببه من عوامل جذب للقوى الطامعة الساعية دوماً إلى الاستحواذ على الثروات في مختلف بقاع العالم كما هو الحال في الشرق الأوسط عموماً والعراق خصوصاً، وهو مدعاة إلى زعزعة الأمن الوطني باتجاهين الأول أما عن طريق الاحتلال بمختلف أشكاله أو عن طريق سياسة الاعتمادية، مما يؤثر في الأمن والسيادة الوطنيين.

Conclusion:

The abundance of natural resources increases the state of economic prosperity and can help achieve political stability and is positively reflected in national security. The abundance of resources, including water, leads to the growth of an advanced economy. Stable democracy is usually linked to economic progress. Water resources are considered one of the mechanisms of national security, given that economic-political stability makes the majority of people keen on its stability and fortification against extremist movements.

On the other hand, vital natural resources such as oil and water can turn into sources of threat to their owners due to their gradual depletion and increasing demand for them, especially due to the increase in population or the factors that attract greedy forces that are always seeking to seize wealth in various parts of the world, as is the case in the Middle East in general and Iraq in particular. This is a reason for destabilizing national security in two directions: the first is either through occupation in its various forms or through the policy of dependency, which affects national security and sovereignty.

المصادر :

- جمعة بن علي بن جمعة، الأمن العربي في عالم متغير، ط1، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2010).
- نواف قطيش، الأمن الوطني وإدارة الأزمات، ط1، (عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، 2011).
- محمد علي حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، ط1، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2002).
- كمال محمد الأسطل، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ط1، مركز الإمارات، للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد (33) (ابو ظبي، 1999).
- منعم العمار، العراق ومنظومة الأمن الخليجي، ط1، (بغداد، مكتبة الغفران للخدمات الطباعية، 1987)، 2012.
- عبد السلام بغدادي، مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي، بلا طبعة، (العراق، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، سلسلة دراسات، 1985).
- مصطفى عثمان إسماعيل، الأمن القومي العربي، ط1، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2009).
- نواف قطيش، الأمن الوطني وإدارة الأزمات، ط1، (عمان، دار الراية للنشر والتوزيع)، 2011.
- أمين هويدي، أحاديث في الأمن العربي، ط1، (بيروت، دار الوحدة، 1980).
- فراس عباس البياتي، الأمن البشري بين الحقيقة والزيف، ط1، (عمان، دار غيدان للنشر والتوزيع، 2011).
- روبرت د. كابلان، انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة ايهاب عبد الرحيم، (الكويت، سلسلة عالم المعرفة، 2015).

- عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية بناء الأمن، ط1، (القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2013).
- محمد علي بلال، أبعاد أخرى للأمن العربي، في الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 أيلول، 2001، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003.
- رزق الياس، المكون العسكري للأمن القومي العربي، في الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 أيلول، 2001، ط1، (القاهرة ، مكتبة مدبولي، 2003).
- وافية، قردانيز، "الحماية الدولية للبيئة من التغيرات المناخية"، أطروحة لنيل درجة دكتوراه، قانون البيئة، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة كليــة الحقــوق، الجزائر، 2022.
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي دائرة التخطيط الزراعي خطة تنمية القطاع الزراعي إعداد اللجنة الفنية لخطة التنمية الوطنية 2010–2014 في القطاع الزراعي بغداد 29 آب 2009
- زينب حبيب منصور، المعجم البيئي، الطبعة الأولى، (الأردن، دار أسامة، 2011)
- المادة الاولى من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، 1992.
- الجهود الدولية لحل مشكلة التغير المناخي، https://tsf7.com/.
- عبدالمسيح سمعان عبدالمسيح، دور الجامعات في مواجهة مشكلة تغير المناخ، دراسات في التعليم الجامعي، العدد (56)، (القاهرة، 2022).
-نظير الانصاري، مخاطر الازمة المائية في العراق (الاسباب وسبل المعالجة)، مركز الجزيرة للدراسات، (ابو ظبي، 28 أيار 2018).
- أمين محمود عبد الله، دراسات في الجغرافية السياسية للعالم المعاصرة، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 2000).

- رستم محمود، مياه العراق تنذر بكارثة تصل المدن، صحيفة سكاي نيوز، (العراق)، 27 ابريل 2021.
- حامد حسيني، تحديات الأمن المائي في العراق، مركز الأبحاث العلمية والدراسات الإستراتيجية في الشرق الأوسط، 1/25/ 2022، الموقع الالكتروني: https://bcled.org/
- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، تقرير مؤشرات الموارد المائية للعراق، بغداد، 2007، ص53.
- مارتن كوبلر، مكافحة العواصف الترابية: واجبنا تجاه الأجيال المقبلة، عبر موقع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، 2013، للمزيد ينظر الموقع الإلكتروني الذي تم زيارته في 1/3/ 2023:

http://unami.unmissions.org/Default/T.aspx?CT/=Details and Tabid=49798 mid=8222 and iTem ID=109752

References:

Books:

1- amin mahmud eabd allah, dirasat fi aljughrafya walealam lilealimati, (alqahirati, maktabat almualafat aleilmiati, 2000).

2- amin huaydi, 'ahadith fi al'amn alearabii, ta1, (birut, dar alwahdati, 1980).

3- jumeat bn ealiin bn jumeata, alearabiu fi ealam altanawuei, ta1, (alqahirati, maktabat al'amn madbuli, 2010).

4- rizq alyas, almukawan lil'amn alqawmii alearabii, fi al'amn alqawmii alearabii fi ealam altanawue aleaskarii baed 'ahdath 11 'aylul, 2001, ta1, (alqahirati, maktabat madbuli, 2003)

5- Zainab Habib Mansour, Environmental Dictionary, First Edition, (Jordan, Osama House, 2011).

6- Amer Al-Misbah, Strategic Directions for Building Security, 1st ed., (Cairo, Dar Al-Kitab Al-Hadith, 2013).

7- Abdul Salam Baghdadi, The Concept of a Structure for National Security, no edition, (Iraq, Publications of the Iraqi Ministry of Culture and Information, Studies Series, 1985.

8- Firas Abbas Al-Bayati, Human Security between Truth and Falsehood, 1st ed., (Amman, Ghaidan Publishing and Distribution House, 2011).

9- Muhammad Ali Bilal, Other Dimensions of Arab Security, in Arab National Security in a Changing World after the Events of September 11, 2001, 1st ed., (Cairo, Madbouly Library, 2003).

10- Muhammad Ali Hawat, The Concept of Middle Easternism and Its Impact on Arab National Security, 1st ed., (Cairo, Madbouly Library, 2002).

11- Mustafa Othman Ismail, Arab National Security, 1st ed., (Cairo, Madbouly Library, 2009).

12- Firas Abbas Al-Bayati, Human Security between Truth and Falsehood, 1st ed., (Amman, Ghaidan Publishing and Distribution House, 2011).

13- Muhammad Ali Bilal, Other Dimensions of Arab Security, in Arab National Security in a Changing World after the Events of September 11, 2001, 1st ed., (Cairo, Madbouly Library, 2003).

14- Muhammad Ali Hawat, The Concept of Middle Easternism and Its Impact on Arab National Security, 1st ed., (Cairo, Madbouly Library, 2002).

15- Mustafa Othman Ismail, Arab National Security, 1st ed., (Cairo, Madbouly Library, 2009).

16- Munim Al-Ammar, Iraq and the Gulf Security System, 1st ed., (Baghdad, Al-Ghufran Library for Printing Services, 1987, Baghdad, 2012).

17- Nawaf Qatish, National Security and Crisis Management, 1st ed., (Amman, Dar Al-Rayah for Publishing and Distribution, 2011).

Research and Studies

1- Abdel-Masih Semaan Abdel-Masih, The Role of Universities in Confronting the Problem of Climate Change, Studies in University Education, Issue (56), (Cairo, 2022).

2- Kamal Muhammad Al-Astal, Towards Formulating a Theory for the Security Cooperation Council for the Arab Gulf States, 1st ed., Emirates Center for Strategic Studies and Research, Strategic Studies, Issue (33), (Abu Dhabi, 1999).

3- Article 1 of the United Nations Framework Convention on Climate Change, 1992.

4- Nazir Al-Ansari, The Risks of the Water Crisis in Iraq (Causes and Ways to Address It), Al Jazeera Center for Studies, (Abu Dhabi, May 28, 2018).

Reports and newspapers:

1. Rustum Mahmoud, Iraq's waters threaten a disaster that will reach cities, Sky News, (Iraq), April 27, 2021.

2. Ministry of Planning and Development Cooperation, Agricultural Planning Department, Agricultural Sector Development Plan, Preparation of the Technical Committee for the National Development Plan 2010-2014 in the Agricultural Sector, Baghdad, August 29, 2009.

3. Central Bureau of Statistics and Information Technology, Water Resources Indicators Report for Iraq, Baghdad, 2007.

Theses and Dissertations:

1- Wafiya, Qardaniz, "International Protection of the Environment from Climate Change", a thesis for a PhD, Environmental Law, University of Algiers 1 Ben Youssef Ben Khedda, Faculty of Law, Algeria, 2022**.**

Website:

1- International efforts to solve the problem of climate change, https://tsf7.com/

2- Hamed Hosseini, Challenges of water security in Iraq, Center for Scientific Research and Strategic Studies in the Middle East, 1/25/2022, Website: https://bcled.org/

3- Taleb Al-Anzi, The phenomenon of desertification in Iraq: Who is responsible for its exacerbation, Al-Bayyna newspaper, Baghdad, 2005, for the website: al bayyna.com/modules.php?name=News&file=article&sid=2767.

4- Martin Kobler, Combating Dust Storms: Our Duty Towards Future Generations, via the website of the United Nations Assistance Mission for Iraq, 2013, for more see the website visited on 1/3/2023: http://unami.unmissions.org/Default/T.aspx?CT/=Details and Tabid=49798 mid=8222 and iTem ID=1097526.

5- Climate Change, wikiwand.com, 12/17/2022.

Foreign sources

1. Addullah, A. A, Shared Rivers between Iraq and Iran and its effect on Agricultural lands and Food Security) Tikrit University J., 20, 1, 2012).

2. Al-Ansari, N.A., Hydropolitics of the Tigris and Euphrates Basins,(J. Engineering, 8, 3, 2016).

3. Ali, S. M., Mahdi, Qutaiba, A. S., Hussan, M. and Al-Azawi, F. W., Fluctuating rainfall as one of the important causes for desertification in Iraq) .J. of Environment and Earth Science, 3, 2, 2013).

4. Arnell, N.W. Climate change and global water resources: SRES scenarios and socio-economic scenarios) .Global Environmental Change, 14, 2004).

5. Berardinucci, J.The Impact of Power on Water Rights: A Study of the Jordan and Tigris-Euphrates Basins, (School of International Service, American University, Washington DC, Bachelor of Art report, 2010, Last accessed 14 March 2018): http://aladinrc.wrlc.org

6. Beschorner, N., Water and Instability in the Middle East, Adelphi Paper 273, 2008, Last accessed 14 March 2018 : https://www.tandfonline.com/toc/tadl19/32/273

7. Inter-Agency Information and Analysis Unit, "Water in Iraq Factsheet", 2011, Last visited 20 April 2018: http://www.iauiraq.org

8. Investors Iraq, "Water Crisis in Iraq: The Growing Danger of Desertification", 2009, Last visited 20 April 2018: http://www.investorsiraq.com

9. MICS (Multiple Indicator Cluster Survey), 2007, "IRAQ: Monitoring the situation of children and Women", Final Report, Last visited 20 April, 2018 http://www.childinfo.org

10.Raphaeli, N., 2009, "Water Crisis in Iraq: The growing danger of desertification", Investors Iraq, July 23, 2009, no. 537. Last visited 20 April 2018: http://www.investorsiraq.com .

11.UN (United Nations), "Water Resources Management White Paper", United Nations Assistance Mission for Iraq, United Nations Country Team in Iraq, 2010.

12.verner, D. and El-Mallah, F. (ed.), "Adaptation to a Changing Climate in the Arab Countries", MENA Flagship Report, Report N° 64635 – MNA, 2012. Available at: http://website.aub.edu.lb

13.Wolf, A. T., and Newton J., "Case Study of Transboundary Dispute Resolution: the Tigris-Euphrates basin", Appendix: C of the book on Transboundary Dispute Resolution by the same authors, Oregon State University; Institute of water and watersheds 2008 Last visited 20 April 2018: https://www.researchgate.net